بعد احتجاجات واسعة أمر ملكي يلغي زيادة أسعار المحروقات والكهرباء في الأردن

الجمعة 1 يونيو 2018 06:06 م

أمر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني رئيس الحكومة هاني الملقي بتجميد العمل بقرار الحكومة رفع اسعار المحروقات والكهرباء وفقا لوكالة الانباء الأردنية (بترا).

وطلب رئيس الوزراء الأردني هاني الملقي من لجنة تسعير المحروقات في المملكة، وقف قرار تعديل الأسعار لشهر يونيو/حزيران الحالي ووجه الملقي، في بيان، وزراء الصناعة والتجارة والتموين والمالية والطاقة والثروة المعدنية بعقد اجتماع للجنة التسعير المشتقات النفطية وتوجيهها لوقف قرار تعديل تعريفة المحروقات لشهر يونيو /حزيران الحالي".

وقال رئيس الوزراء، في كتاب وجهه للوزراء "أنه وبإيعاز من العاهل المغربي يوقف العمل بقرار لجنة التسعير المحروقات نظرا للظروف الاقتصادية في شهر رمضان المبارك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عالميا وبمعدل غير مسبوق منذ عام 2014".

يشار ان لجنة تسعير المحروقات تصدر قرارها بتعريفة شهرية منذ العام 2011 ويرأسها أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية وتضم في عضويتها أمين عام وزارة المالية وأمين عام وزارة الصناعة والتجارة كأعضاء ثابتين، ورئيس رئيس لجنة الطاقة النيابية وممثل عن شركة مصفاة البترول الأردنية

وقررت الحكومة الأردنية الخميس رفع أسعار رسوم استهلاك الكهرباء للمرة الخامسة منذ بداية العام الحالي، ورفع أسعار المحروقات ورفعت الحكومة أسعار المحروقات الاساسية (البنزين والسولار والكاز) بنسب تراوحت بين 4.7 بالمائة و5.5 بالمائة

وبحسب وكالة الانباء الرسمية "بترا"، رفع "سعر بنزين أوكتان 90 الى 860 فلسا (نحو 1.2 دولار) للتر الواحد بدلا من 815 فلسا (نحو 1.14 دولار)، والبنزين أوكتان 95 الى 1100 فلس للتر (1.55 دولار) بدلا من 1050 فلسا (نحو 1.4 دولار)". ورفع سعر "مادتي الكاز والسولار الى 645 فلسا للتر (0.91 دولار) بدلا من 615 فلسا (0.87 دولار)".

وهذه الزيادة الخامسة على سعر المحروقات الاساسية منذ بداية العام، فيما تمت زيادة اسعار الكهرباء مرات عدة في السنوات الأخيرة

تأتي هذه الزيادة، بعد يوم من إضرابات عارمة شهدها الأردن، دعت إليها أكثر من 33 نقابة مهنية وتجارية، وعدد من مؤسسات القطاع الصناعي، رفضا لمشروع قانون الدخل المعدل الذي تنوي الحكومة فرضه

والأربعاء، شهدت معظم محافظات الأردن إضراباً عاماً، تخلله وقفة أمام مجمع النقابات بالعاصمة عمان؛ احتجاجاً على القانون الضريبي "المرتقب"، وانتهت بإمهال الحكومة أسبوعاً لسحب مشروع القانون من مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد توعد مجلس النقباء بإضراب ثان الأربعاء المقبل، حال لم تلبِّ الحكومة مطالبهم، يكون هدفه إسقاط الحكومة

وتجمع أكثر من ألف شخص قرب مبنى رئاسة الوزراء (وسط عمان) مساء الخميس وحتى ساعات فجر الجمعة محتجين على القرار، فيما ترك البعض سياراتهم في الشارع ما دفع عناصر الامن للاستعانة برافعات لازالتها من الطريق وهتف المحتجون "الشعب يريد إسقاط الحكومة"، و"يا حكومة هلكتونا جوعتونا ودمرتونا".

وفي منطقة طبربور شرق عمان، قام عشرات المحتجين بإطفاء محركات سياراتهم وتركها وسط الطريق وعلقوا لافتات صغيرة كتب عليها "صفّ واطفي".

وفي إربد وعجلون (شمال) خرج عشرات المحتجين الى الشوارع وقطعوا بعض الطرق بإطارات مشتعلة، فيما شهدت مدن السلط الواقعة شمال غرب عمان والكرك جنوب العاصمة ومعان (جنوب) وقفات احتجاجية شارك بها العشرات

واحتلت عمان المركز الأول عربيا من حيث غلاء المعيشة والثامن والعشرين عالميا، وفقا لدراسة نشرتها مؤخرا مجلة "ذي ايكونومست".

ووفقا للارقام الرسمية، ارتفعت نسبة الفقر مطلع العام الى 20 بالمائة، فيما ارتفعت نسبة البطالة الى 18.5 بالمائة في بلد يبلغ فيه معدل الاجور الشهرية فيه نحو 600 دولار والحد الادنى للاجور 300 دولار

وشهد الاردن الاربعاء الماضي مشاركة واسعة من قطاعات مختلفة في إضراب دعت له النقابات المهنية احتجاجا على مشروع قانون ضريبة الدخل الذي أقرته الحكومة مؤخرا

واتخذت الحكومة إجراءات في السنوات الثلاث الماضية استجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي الذي طالب المملكة بإصلاحات اقتصادية تمكنها من الحصول على قروض جديدة في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة وتجاوز الدين العام 35 مليار دولار.

وزادت الحكومة مطلع العام الحالي أسعار الخبز وفرضت ضرائب جديدة على العديد من السلع والمواد بهدف خفض الدين العام.

وتخضع معظم السلع والبضائع بشكل عام في الاردن لضريبة مبيعات قيمتها 16 بالمائة إضافة الى رسوم جمركية وضرائب أخرى تفوق أحيانا ثلاثة أضعاف قيمة الأسعار الاصلية للسلع.